استمارة المشاركة ترسل مع البحث

الاسم واللقب: إيمان حمودي

الوظيفة باحثة في الاقتصاد العمومي و الاجتماعي

المؤهل العلمي سنة ثانية دكتوراه

المؤسسة: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر

البريد الإلكتروني imane_hamoudi@hotmail.com

عنوان البحث دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة (دراسة لحالة الجزائر من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٧)

محور المشاركة : السادس دور الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي

ملخص:

يعتبر الإنفاق الحكومي شكلا رسميا لتنفيذ مشاريع الحكومة و تحقيق مختلف برامجها و سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية، الرامية إلى تثبيت وجود الدولة و استمرارها، و لضمان هذه السيرورة وجب ضمان تمويل الميزانية العامة بشكل دائم و منتظم، بتدفقات مالية ليس من الهين على الحكومات توفيرها و الجزائر وجدت لها طريق الموارد الطبيعية الحل لهذا التمويل، من خلال استغلال البترول المكتشف فيها منذ ١٩٥٨، الذي له أثر كبير على الإنفاق العمومي منذ استقلالها إلى غاية اليوم.

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية،الميزانية العامة،الخطر أسعار البترول

Abstract

Government expenditure is a formal form of implementing the government's projects and achieving its various economic and social programs and policies aimed to establishing the existence of the state. In order to ensure this process, the financing of the public budget should be ensured on a regular basis. The natural resources road has found a solution to this funding by exploiting the oil discovered in it since 1958, which has had a significant impact on public expenditure since its independence until today.

Keywords: Petroleum Taxation, General Budget, Danger Oil Prices

مقدمة:

بعد إعطاء تبرير لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و انتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة أبرزت هذا الدور من خلال وسائل عديدة كالتقنين و إعادة توازن السوق و هذا بتفعيل الطلب العام المترجم في صيغة الميزانية العامة للدولة،

التي تجرد فيها إيراداتها الممولة للنفقات بمختلف أنواعها، وتختلف هذه الإيرادات من دول لأخرى على حسب نظامها و نسيجها الاقتصادي،فالجزائر باعتبارها دولة غنية بالثروات الطبيعة لم تدخر أي جهد في استغلالها من الأجل الاستفادة من ريعها لتسير شؤونها.

منذ استقلالها وجدت الجزائر المداخيل البترولية سبيلا لتمويل الميزانية نظرا لكثرة الطلب على الذهب الأسود لكن هذا الأخير يباع في الأسواق العالمية الخاضعة لقانون العرض و الطلب و تأثر بالعوامل السياسة و الاقتصادية

أين يضع الحكومة في مشكل تمويل الميزانية خصوصا في ظل نقص المداخيل الغير البترولية،من هنا تولد اشكاليتنا " ما هو دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للجزائر؟"

و الفرضية الأساسية هي: تشكل الجباية البترولية خطر على الميزانية العامة للجزائر؟

و تكمن أهمية هذه الدراسة في الوقوف على خطر تقلبات أسعار النفط و تأثيره على مداخيل الجباية التي تشكل نسبة كبيرة في تغطية النفقات العمومية.

و يعود اختيارنا للموضوع نتيجة الأزمات التي تتعرض لها الميزانية العامة بمجرد تدني أسعار الذهب الأسود ، و نذكر من الدراسات السابقة:

دراسة قنادزة جميلة و هي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان:"الجباية البترولية ي الجزائر"عن جامعة تلمسان ٢٠١٠ /٢٠١١، أجابت من خلالها الباحثة عن مدى أثير الجباية البترولية على الاقتصاد الجزائري، حيث حللت الايرادات العامة للدولة و كذا مكونات الجباية البترولية و مساهمتها في ميزانية الدولة، التي لازالت عاجزة عن إيجاد نظام جبائي عادي مدر للميزانية.

استعملنا مجموعة من المناهج بداية بالمنهج التاريخي في نشأة ميزانية الدولة الجزائرية،و المنهج الوصفي و الإحصائي و كذا القياسي لتفسير النتائج.

كما قسم البحث إلى ثلاث مباحث تناول :

الأول الجباية البترولية في الجزائر، و الثاني الميزانية العامة أما المبحث الثالث خصص للإجابة عن الإشكالية.

المبحث الأول: الضريبة البترولية في الجزائر

المطلب الأول :تعريف الضريبة

حظيت الضريبة بالعديد من التعاريف نرد بعضها كالأتي:

- ✓ اقتطاع نقدي إجباري بدون مقابل تفرضه الدولة بواسطة هيآتها المتخصصة (الإدارة الجبائية)على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بمقتضى التدابير التشريعية والتنظيمية[١]
- ✓ تعرف كذلك " مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها ا، حسب قدراتهم التساهمية، التي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة بشكل نهائي ودون مقابل محدد ،نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية[٢]
- ✓ كما تعرف " اقتطاع نقدي، ذو سلطة، نهائي، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية
- ✓ (الجماعات المحلية والخزينة العامة) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية[٣]
- ✓ تعرف كذلك " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة،أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة [٤]"
- ✓ هناك من عرفها" فريضة جبرية من ثروة شخص أوهيئة، بلا مقابل مباشر لصالح السلطات العامة[٥] ".
- ✓ تعتبر الجباية وسيلة وأداة، تستخدمها الدولة تعبيرا عن سيادتها وقوتها[٦]

تعريف الجباية البترولية

كما عرفت الجباية على أنها": ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من اجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها و إلزاميتها"[٧]

_ الجباية البترولية :" هي التي تكون مرتبطة بالريع البترولي و منظمة بموجب أحكام القانون ١٦/٨٤ المحدد لكيفيات تطبيق الجباية في الجزائر و المعدل بالأمر ٠٢/٠٥ المتعلق بقانون المحروقات"[٨]

المطلب الثاني : أنواع الجباية البترولية وكيفية حسابها

١د.سعيد عبد العزيز عثمان, د .شكري رجب العشماوي" اقتصاديات الضرائب, "الدار الجامعية، القاهرة, 2006 ,ص ٣

2 PIERRE BELTRAME « LA FISCALITE EN FRANCE », HACHETTE LIVRE ,6=eme EDITION, 1998, PAGE 12.

3 RAYMOND MUZELLEC « FINANCES PUBLIQUE », EDITION DALLOZ,8=eme EDITION, 1993, PAGE 423.

٤د.سوزي عدلي ناشد" الوجيز في المالية العامة, "الدار الجامعية للنشر، القاهرة, 2000 ,ص11

٥د .حسين عمر " موسوعة المصطلحات الاقتصادية ,"دار الشرق، بيروت, ص10

6 bernard bobe et piere llad fiscalité et choix économmique inprimerie aubin France 1978 p,7.

٧غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، البيارق، عمان، 1998 ، ص72

8

بناءا على القانون رقم ٠٧/٠٥ المؤرخ في ٣٠ مارس ٢٠٠٥ و المعدل و المكمل للقوانين٢١/٩١ المؤرخ في ٠٤ ديسمبر ١٩٩١ و القانون ١٤/٨٦،تقرر تنظيم الجباية البترولية على المحو الأتي:

١- **الرسم المساحي:** يتم حساب هذا الرسم على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع، ويحدد الرسم المساحي بالدينار لكل كيلومتر مربع كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم٠١ كيفية حساب الرسم المساحي

الوحدة: دج/كم^2

	مرحلة البحث			مرحلة الاستبقاء المحددة في المادة 42 +المرحلة الاستثنائية المحددة في المادة 37	مرحلة الاستغلال
	1 إلى 3 مدرج	4 و5	6 و7		
المنطقة A	4 000	6 000	8 000	400 000	16 000
المنطقة B	4 800	8 000	12 000	560 000	24 000
المنطقة C	6 000	10 000	14 000	720 000	28 000
المنطقة D	8 000	12 000	16 000	800 000	32 000

المصدر المادة ٨٤ من القانون ٠٧/٠٥.

٢- **الإتاوة:** تحدد الإتاوة على أساس كميات المحروقات المستخرجة و المحسومة من كل مساحة استغلال بعد عمليات المعالجة على مستوى حقل عمليات القياس، و يحسب معدل الإتاوة على أجزاء الإنتاج المحددة في كل عقد حسب الجدول أدناه:

الجدول رقم ٠٢ معدل الإتاوة على أساس الكميات المنتجة بالبرميل

المناطق / متوسط الإنتاج لكل عقد	المنطقة A	المنطقة B	المنطقة C	المنطقة D
من 00 إلى 20 000	% 5.5	%8	%11	%12.5
من 20 001 إلى 50 000	%10.5	%13	%16	%20
من 50 001 إلى 100 000	%15.5	%18	%20	%23
أكثر من 100 000	%12	%14.5	%17	%20

المصدر المادة ٨٥ من القانون ٠٧/٠٥.

يتم دفعها شهريا للوكالة الوطنية لتثمين مواد المحروقات ALNAFT قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي للإنتاج، و في حالة التأخير تدفع غرامة واحد بالألف عن كل يوم تأخير.

٣- **الرسم على الدخل البترولي:** يفرض هذه الرسم على قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات باستثناء المبالغ المحسومة المرخص بها، ونسب هذه الرسم متفاوتة حسب القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن و المتمثلة في الكميات المنتجة المقومة بالسعر لحساب الإتاوة كما في الجدول:

الجدول رقم ٠٣ نسب الرسم على الدخل البترولي

الوحدة 10^9 دج

القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن (ق م)	الحد الأول ح1	70
	الحد الثاني ح2	385
نسبة الرسم على الدخل البترولي	المستوى الأول	%30
	المستوى الثاني	%70

المصدر المادة ٨٥ من القانون ٠٥/٠٧.

النسبة المؤوية للرسم على الدخل البترولي =٤٠/(ح٢-ح١)*(ق م – ح١)+٣٠

يدفع الرسم بالسنة المالية ب ١٢ دفعة تسدد مؤقتا و تدفع هذه التسبيقات قبل ٢٥ من الشهر الذي يلي الإنتاج مع تطبيق غرامة واحد بالألف عن كل يوم تأخير.

٤- **الضريبة التكميلية على النتائج I.C.R**: تفرض على كل شخص يكون طرفا في العقد و هي محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات ب ٣٠% حسب الآجال و الشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع و نسب الاهتلاك المنصوص عليها في القانون.

و تحدد نسبة ١٥ % لكل شخص يستثمر في الكهرباء ة توزيع الغاز عبر القنوات، وتحسب على النحو التالي:

الشكل رقم ٠١ الربح الخاضع للضريبة التكميلية

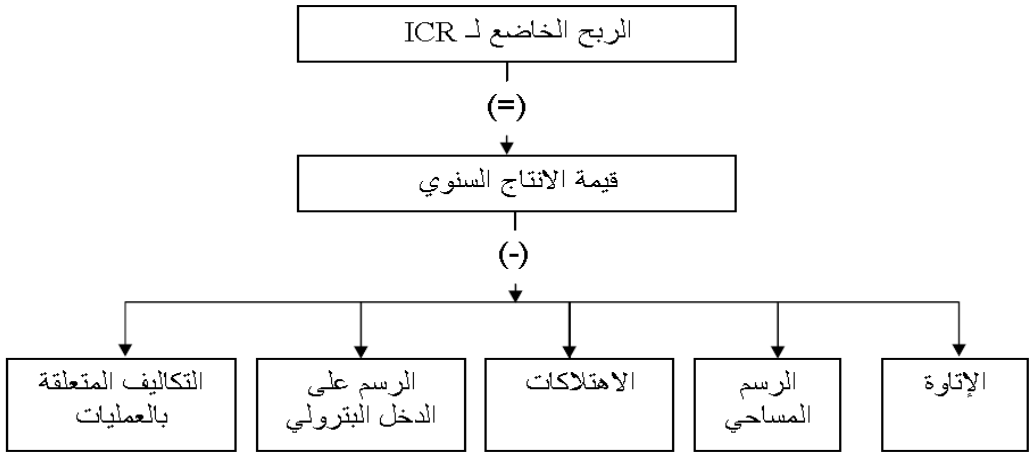

و تدفع هذه الضريبة في أجل أقصاه يوم انقضاء المهلة المحددة لتسليم التصريح السنوي لنتائج السنة المالية، كما تطبق غرامة واحد بالألف عن كل يوم تأخير.

٥- **الرسم على حرق الغاز**: يسدد المتعامل قيمة ٨٠٠٠ دج للخزينة العمومية عن كل متر مكعب محروق من الغاز و هذا بعد منح الامتياز له بصفة استثنائية من قبل ALNAFT في أجال ٩٠ يوم.

٦- **الرسم الخاص بالمياه:** يدفع المتعامل قيمة ٨٠دج/م^3 من المياه المستعملة للشرب أو السقي الداخلة في عمليات الاستغلال و التطوير المعتمدة من طرف ALNAFTإلى الخزينة سنويا.

٧- **الضريبة على أرباح الشركات I.B.S:** تطبق نسبة ٣٠ %على أنشطة نقل المحروقات عبر الأنابيب ، و تمييع الغاز الطبيعي و معالجة و فصل الغاز عن البترول المستخرج من الآبار
و ١٥ % عن الأرباح المعاد استثمارها.

٨- **حقوق التحويل:** تدفع لخزينة العمومية بمعدل ١ %من مبلغ المعاملة.

و لضمان سيطرة الدولة على مداخيل النفط و للحد من نقل الأرباح للشركات الأجنبية جاء الأمر رقم ١٠/٠٦ الذي يقر رسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب عندما يكون المتوسط الشهري يسعر النفط يتجاوز قيمة ٣٠ دولار و تتراوح نسبة الرسم بين ٠٥ % و ٥٠ %كحد أقصى.

المطلب الثالث : خطر سعر النفط

هو الخطر الناجم من التقلبات السريعة و الحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط العالمية و تخلق عدم توازن في السياسية الاقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها (Daniel, 2001,3)وقد أدى بروزها في أوائل عقد سبعنيات القرن الماضي،إلى بروز أبعادا لم تكن موجودة مسبقا كتأثيره في الخطط و القرارات السياسية و أصبح واحدا من ابرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي و العلاقات الدولية و السياسية و العسكرية والتي تطورت فيما بعد إلى عولمة النفط و عولمة الطاقة والى غزو و احتلال الدول المنتجة للنفط .

ويسير خط سعر النفط باتجاهين رئيسيين هما:

١- خطر سعر النفط على الدول المصدرة للنفط

وهو خطر احتمال الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع ،مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط ، خصوصا بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعية والتي يعتمد دخلها وناتجها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط التي تصل أحيانا إلى 99%من إجمالي ناتجها القومي الإجمالي ،ويكمن هذا الخطر في تأثيره على أوضاع المالية العامة إذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة (Satyanary & Somer satt, 1997).

٢- خطر سعر النفط على الدول المستوردة

وهو احتمال حدوث طفرات مفاجئة وحادة وذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار النفط مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في تنفيذ خطط الإنفاق العام ، وارتفاع معدلات العجز في تلك الدول.

نستنتج مما تقدم بأن خطر سعر النفط هو عبارة عن حاصل جمع الخطرين السابقين.

خطر سعر النفط = خطر التصدير + خطر الاستيراد.

أن الخطر بشطريه يؤثر في الموازنات العامة للدول المصدرة و الدول المستوردة للنفط، والذي بدوره أوجد الحاجة ,Marbo).لبناء استرتيجيات للتحوط من قبل الدول المصدرة و المستوردة2005,7)

ولخطر سعر النفط على مستوى أي دولة ثلاثة أبعاد هي :

الخطر السياسي والخطر الاقتصادي و الخطر المالي

ويقاس هذا الخطر بمقاييس إحصائية بحتة مثل مقاييس التشتت المطلقة والنسبية أي أن هنالك علاقة بين خطر سعر النفط و الإخطار التي رفقه في كل دولة و يسمى بالخطر القطري المركب.

الخطر القطري المركب للدولة س=الخطر السياسي+الخطر الاقتصادي+الخطر المالي.

وبإعطاء وزن نسبي للخطر السياسي (% 50) باعتبار النفط سلعة مسببه ولكل من الخطر الاقتصادي و الخطر المالي25) (Howell,2004,44) (%

%+25%+25%=100%فأن الخطر المركب للنفط للدولة)س50 =(

من كل ما تقدم نستنتج بأن خطر سعر النفط كان و لايزال وسيظل طالما بقي النفط المصدر الرئيسي للطاقة المؤثر الأكبر في السياسات الاقتصادية عامة وفي السياسات المالية خاصة حيث يمثل الوزن النسبي الأعلى في كل من إيرادات و النفقات العامة، وللدول المصدرة و المستوردة على حد سواء.

إن جميع هذه الصور أربكت الموازنة العامة لجميع تلك الدول) المصدرة و المستوردة (وهذا ينسحب على جميع دول العالم التي تعاني من مخاطر وإشكاليات تقلبات أسعار النفط الخام العالمية.

المبحث الثاني : الميزانية العامة للجزائر

المطلب الأول مدخل تعريفي للميزانية

ترجع نشأة الميزانية في التاريخ الحديث إلى القرن السابع عشر في انجلترا ثورة سنة١٦٨٨ ،ثم انتشر نظام الميزانية في العالم و من بينها فرنسا حيث اجتمعت الجمعية الوطنية الفرنسية في سنة ١٧٨٩، و قررت عدم قانونية كل ضريبة لا تفرضها السلطة التشريعية ، وقد كان الهدف من إقرار نظام الميزانية يرمي إلى فرض رقابة السلطة التشريعية على الحكومة ، حيث قرر البرلمان ضرورة موافقة النواب على ما يفرض من ضرائب ثم امتدت الى ضرورة رقابة كيفية إنفاق المال العام ،وهكذا أخذت الميزانية شكلها النهائي وأصبح من الضروري موافقة المجالس النيابية على ارادات الحكومة و نفقاتها لمدة السنة المقبلة وأصبحت ظاهرة موافقة المجالس النيابية على الميزانية من ألرز ما تتميز به الديمقراطيات الحديثة منذ القرن التاسع عشر[٩]

٩ علي زغدود ،"المالية العامة"،ديوان المطبوعات الجامعية،ط؛

١_تعريف الميزانية

و عرفت الميزانية على أنها:

-"وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف الى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة ،و الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة"[١٠]

_"ميزانية الدولة هي الغلاف المالي المخصص لمالية الدولة و هي بذلك تحمل حسابات النفقات العامة ، والإيرادات العامة، أي تسجل مختلف الضرائب و رخص الإنفاق الخاصة بالدولة ،وهي بيان يرخص و يناقش مسبقا و يطرح في قانون المالية و الذي يترجم الأهداف الاقتصادية و المالية للحكومة"[١١]

٢_التطور التاريخي للميزانية في الجزائر:

أول ميزانية للجزائر المستعمرة ،ظهرت في نص يعود تاريخه الى سنة ١٨٣٩ الذي يقر ميزانية عامة للمصالح الاستعامرية في الجزائر.و في أول أوت ١٨٩٨ أنشأت المفاوضات المالية جمعية المفاوضات المالية ١٨٩٨-١٩٤٤،الجمعية المالية الجزائرية ١٩٤٥-١٩٤٦،الجمعية الجزائرية١٩٤٧-١٩٥٦، و في سنة ١٩٣١ أعترف للجزائر بالشخصية المالية بالرغم من كون ميزانياتها تقترب من الميزانيات المحلية سواء في تكوينها أو في شكلها.وفي سبتمبر ١٩٤٧ ألغيت المفاوضات المالية و أنشئ المجلس الجزائري الذي يقر ميزانية عامة تشمل ميزانية الجنوب التي كانت مستقلة عن الأحكام التنظيمية و القانونية ، إلا أنه يفتقر إلى الممارسة الكاملة للسيادة المالية [١٢].

و أقرت في ديسمبر ١٩٦٢ أول ميزانية للجائر المستقلة و أتسمت بجانب المحافظة على سير جهاز الدولة و تجسيد لوجودها خصوصا على الصعيد المالي و التنظيمي نظرا لغياب التخطيط و ضعف الإمكانيات المالية.و بعدها تم اصدار أول قانون رقم ٨٨/ ٠٢ المؤرخ في ١٢ جانفي ١٩٨٨ المتضمن التوجيه و التخطيط.

و يعرف القانون ٢١/٩٠ :" الميزانية بأنها الوثيقة التي قدر للسنة المدنية مجموع الايرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز الداخلة و النفقات برأسمال".

و من أهم مبادئها :مبدأ السنوية ، مبدأ وحدة الموازنة، مبدأ الشمولية،مبدأ توازن الميزانية.

المطلب الثاني :مكونات الميزانية العامة

تتكون الميزانية العامة من جانبين هما : الإيرادات العامة و النفقات العامة

---

١٠ محمد عباس محرزي،"اقتصاديات المالية العامة" ديوان المطبوعات الجامعية،ط٤ الجزائر ٢٠٠٣ص ٣٨٣

١١ سوزي عدلي ناشد/"الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية مصر ٢٠٠٠ ص ٢٧٦

١٢زيوش رحمة،"الميزانية العامة للدولة في الجزائر"،رسالة دكتور ود معمري تيزي وزو ٢٠١١ ص ١٤

١ــ **الإيرادات العامة:** هي مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة ، من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاجتماعي و الاقتصادي.[١٣]

و هي تتكون من :

١ــ**١الضرائب و الرسوم:** فهي عبارة عن اقتطاعات مالية تقوم بها الدولة عن طريق الجبر و دون مقابل و بدورها تتكون الضرائب في الجزائر من الضرائب المباشرة(مثل الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي) و الضرائب الغير مباشرة (حقوق الاستهلاك، حقوق التداول،...و الرسوم على رقم الأعمال (الرسم على القيمة المضافة، رسم المواد البترولية)

١ــ**٢ الدومين** :هو كل ماتملكه الدولة من أموال عقارية أو منقولة تتجسد في ايراد الدومين العقاري) الأراضي الفلاحية، المناجم...)، الدومين التيجاريو الصناعي ، الدومين المالي .

١ــ٣القروض العامة:

القرض العام هو:"عقد مالي تعقده الدولة أو من ينوب عنها أشخاص من القانون العام مع الأفراد أو مع هيئة أو دولة أخرى ، تحصل بموجبه على مال تتعهد برده مع فوائد في تاريخ معين ينص عليها العقد"[١٤]

و على ذلك قد يكون الدين داخليا في شكل الاكتتاب في السندات مع أشخاص طبيعية و اعتبارية داخل الدولة، و خارجية حين يتم الاكتتاب مع أفراد أو هيئات أجنبية و تكون عادة بالعملة الأجنبية.

٢ــ النفقات العامة:

تعرف النفقة بأنها:"مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة ، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة" [١٥]

إذن هي استعمال مبلغ من النقود و صدوره عن هيئة عامة بغرض إشباع حاجة عامة.

تقسم النفقات العمومية إلى عدة تقسيمات نذكر أهمها:

٢ــ١ النفقات حسب خصائصها الاقتصادية:و تقسم إلى نفقات جارية و استثمارية

٢ــ١ــ١ النفقات الجارية(نفقات التسيير): و هي تلك النفقات المستمرة و اللازمة لسير الهيئات العمومية و المرافق العامة للدولة و تتمثل في أجور و مرتبات لوازم و أدوات المكتب، نفقات صيانة المباني ،فهي جارية و دورية تتكرر كل سنة و ضرورية لسير الإدارة العمومية.

١٣سوزي عادل ناشد ،"الوجيز في المالية العامة"مرجع سابق ص ٣٠٢

١٤غازي حسن عناية،"المالية العامة و التشريع الضريبي"دار البيان عمان الأردن ١٩٩٨ ص ٥٩

15 ، عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الاسلامي" ص ٨٣

٢_١_٢ النفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز): هي نفقات رأسمالية و تخص التجهيزات العمومية و المرافق الاجتماعية و البنية التحتية للدولة كإنشاء المستشفيات و الطرق الجامعات ...

٢_٢ النفقات العادية و الغير العادية تصنف حسب تكرارها الدوري فهي:

٢_٢_١ النفقات العادية: و التي تتكرر كل سنة او كل فترة زمنية معينة مثل الأجور و فاتورة الكهرباء

٢_٢_٢ النفقات الغير عادية: هي نفقات استثنائية ناتجة عن حاجة عن متوقعة في الميزانية العامة كالكوارث الطبيعة.

٣_ النفقات من حيث أغراضها[١٦] : أي حسب الوظائف الأساسية و هي تنقسم إلى:

٣_١ النفقات الايدارية: يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة مثل : الأمن و العدالة و الدفاع

٣_٢ النفقات الاجتماعية: و هي مرتبطة بالوظائف و التدخلات الاجتماعية للدولة و من أمثلتها نفقات الصحة و التعليم و الشؤون الاجتماعية

٣_٣ النفقات الاقتصادية: متعلقة بخدمات الدولة ذات الطابع الاقتصادي كخدمات النقل و المواصلات ، و تسمى أيضا نفقات استثمارية تهدف الدولة من ورائها لزيادة الإنتاج القومي.

المطلب الثالث:وظائف الميزانية[١٧]

أوضح MUSGRAVE في نظريته للمالية العامة عام ١٩٥٩ الوظائف الثلاثة للميزانية:

١_ وظيفة التخصيص: من خلال البحث عن إشباع الحاجات العامة عن طريق النفقات العامة.

٢_وظيفة إعادة التوزيع: من خلالها يتم إعادة توزيع الدخل و تحقيق العدالة في توزيع الثروة عن طريق الجباية و التحويلات الاجتماعية.

٣_ وظيفة الاستقرار: محاولة التدخل في بعض الظروف الاقتصادية و ذلك بتحريك قوى الطلب الفعلي وسوق العمل و منه معدلات النمو عن طريق سياسات تدعيم الأنشطة الحيوية.

المبحث الثالث :دراسة خطر الجباية البترولية على الميزانية العامة

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث المتمثلة في خطر الجباية البترولية على الميزانية العامة قمنا بدراسة سلسلة تطور الميزانية العامة للجزائر و الإيرادات الجباية من سنة ١٩٨٠ إلى سنة ٢٠١٧ و التي تتكون من ٣٨ مشاهدة و تم الحصول على البيانات من الوزارة المالية و المنظمة العالمية للبترول.

المطلب الأول : الجباية البترولية و أسعار النفط

١٦مفتاح فاطمة ،"تحديث النظام الميزاني في الجزائر"مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة تلمسان ٢٠١٠ ص ٢٨

[17] Le budget de l'état nouvelles règles ,nouvelles pratiques «, les études de la documentation française DF PARIS 2006 P10

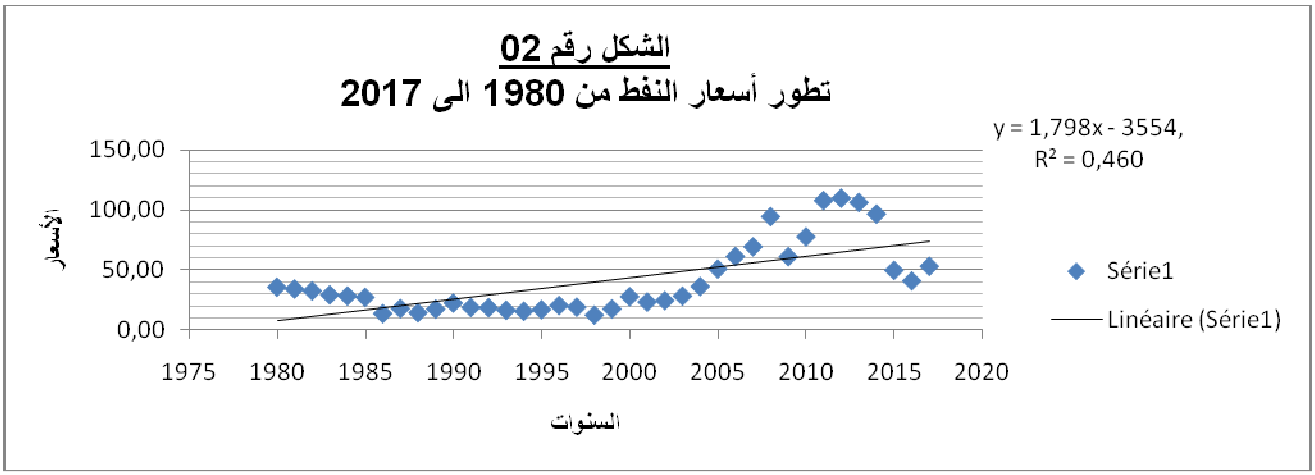

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة الاوبيك

من خلال البيانات المتحصل عليها من منظمة الأوبيك و التي توضح تغير أسعار النفط من سنة ١٩٨٠ الى غاية الثلاثي الأول لسنة ٢٠١٧ يتضح عدم استقرار الأسعار عند مستوى معين فقد شهدت عدة صدمات مفاجئة لارتفاع و الهبوط لعل أبرزها في سنة ١٩٨٦ بسعر ١٣،٥٣ دولار و سنة ١٩٩٨ بسعر ١٢،٢٨ دولار و كذا الارتفاع المفاجئ في سنة ٢٠٠٨ و سنة ٢٠١٢ حيث وصل أعلى مستوياته ب ١٤٤ دولار للبرميل.

و قد بلغ الانحراف المعياري للسلسة المدروسة ٧٣ % ما يفسر درجة الخطر الكبيرة لتقلب الأسعار التي تهدد أي سياسة اقتصادية أو اقتصاد مبني على الريع البترولي.

أما مداخيل الجباية البترولية في الجزائر ففقد شهدت تطوراكبيرا من سنة ١٩٨٠ و استفادت من ارتفاع الأسعار لكن في سنوات أزمة ١٩٨٦ و ١٩٨٧ تراجعت المداخيل بنسبة ٥٤ % و استمرت الحالة حتى سنة ١٩٩٠ و سنة ١٩٩١ والتي تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية و الجبائية وبقيت متذبذبة و على مستقرة و ليس لها وتيرة معلومة ،في سنة ٢٠٠٩ سجلت نموا ب٦٨ % عن السنة السابقة ٢٠٠٨ التي كانت بداية الأزمة المالية العالمية لكن الجزائر لم تمسها إلا في الآونة الأخيرة أين عادت مداخيل الجباية إلى الانخفاض ب٨ % في السنة الموالية أي ٢٠١٠ ثم ارتفعت في سنة ٢٠١٥ أين قدرت المداخيل ب ١٧٢٢٩٤٠ مليون دينار و عادت إلى الانخفاض في ٢٠١٦ و الجدول الأتي يمثل نموها:

الجدول رقم ٠٤ نمو مداخيل الجباية النفطية

ألسنوات	مداخيل الجباية النفطية	نمو مداخيل الجباية النفطية	ألسنوات	مداخيل الجباية النفطية	نمو مداخيل الجباية النفطية
1980	31 750 000,00	//	1999	480 000 000,00	-9%
1981	46 180 000,00	45%	2000	524 000 000,00	9%
1982	56 829 000,00	23%	2001	840 600 000,00	60%

9%	916 400 000,00	2002	1%	57 500 000,00	1983
-9%	836 060 000,00	2003	-1%	56 776 000,00	1984
3%	862 200 000,00	2004	-8%	52 000 000,00	1985
4%	899 000 000,00	2005	-8%	48 000 000,00	1986
2%	916 000 000,00	2006	-54%	22 000 000,00	1987
6%	973 000 000,00	2007	10%	24 200 000,00	1988
0%	970 200 000,00	2008	10%	26 700 000,00	1989
68%	1 628 500 000,00	2009	82%	48 500 000,00	1990
-8%	1 501 700 000,00	2010	105%	99 200 000,00	1991
2%	1 529 400 000,00	2011	102%	200 000 000,00	1992
2%	1 561 600 000,00	2012	-3%	193 600 000,00	1993
3%	1 615 900 000,00	2013	-4%	186 800 000,00	1994
-2%	1 577 730 000,00	2014	61%	301 000 000,00	1995
9%	1 722 940 000,00	2015	36%	410 100 000,00	1996
-2%	1 682 550 000,00	2016	10%	451 000 000,00	1997
31%	2 200 120 000,00	*2017	17%	528 000 000,00	1998
	الوحدة: بالألف دينار	مداخيل * مقدرة	المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مديرية الضرائب		

أما المنحنى أدناه يمثل عدم الثبات الخطي للجباية البترولية فهي دالة لوغاريتمية

الشكل رقم ٠٣ منحنى بياني لمداخيل الجباية من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٧

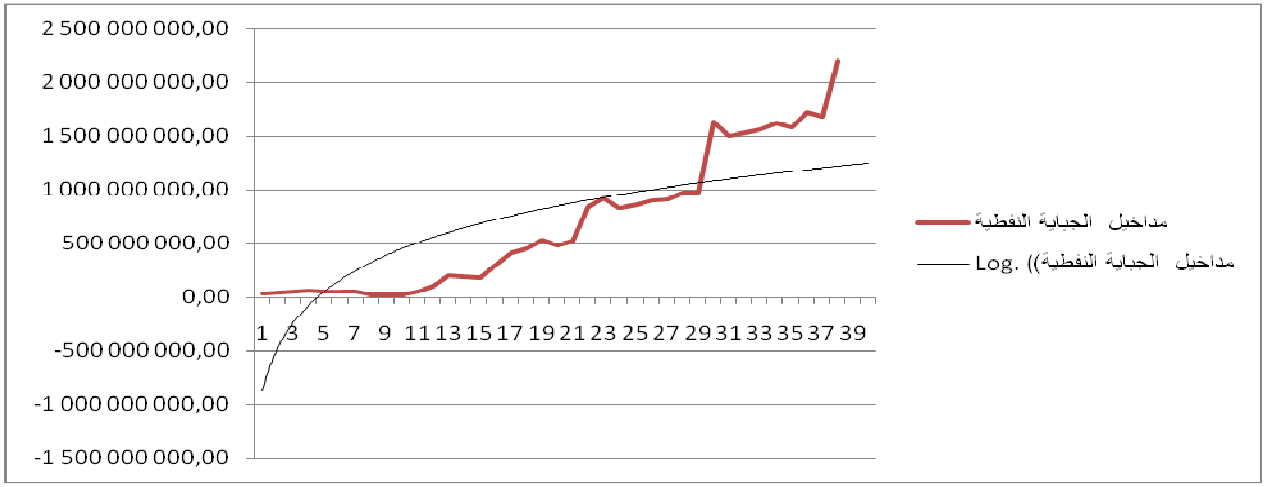

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مديرية الضرائب

المطلب الثاني : ميزانية الدولة الجزائرية

١ _ النفقات العمومية

منذ أول قانون للمالية للجزائر المستقلة سنة ١٩٦٣ المحدد لإيرادات و نفقات الدولة أعطت الحكومة أولوية للإنفاق العام المتجسد في نفقات التسيير و التجهيز، فمن خلال الشكل أدناه نلاحظ تنامي الإنفاق الحكومي الذي كان يسير بوتيرة بطيئة في سنوات الثمانينات و ميزانيات لا تفرق كثيرا من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ حيث تم خفض الإنفاق العام، و مع بداية ١٩٩٠ زاد الإنفاق الحكومي بسبب التغير الهيكلي الذي عرفته الجزائر آنذاك،وواصل الإنفاق في ضخ الملايير من الدنانير في التجهيز و سير المرافق العامة ويشهد لبداية الألفينيات بتضاعف الإنفاق ليبلغ ذروته سنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ب ٨١٨٤٣٨٨ مليون دينار لكن سرعان ما كبح الإنفاق في سنة٢٠١٦ و ٢٠١٧ نتيجة سياسات التقشف و ترشيد النفقات.

الشكل رقم 04 مجموع النفقات من 1980 الى 2017

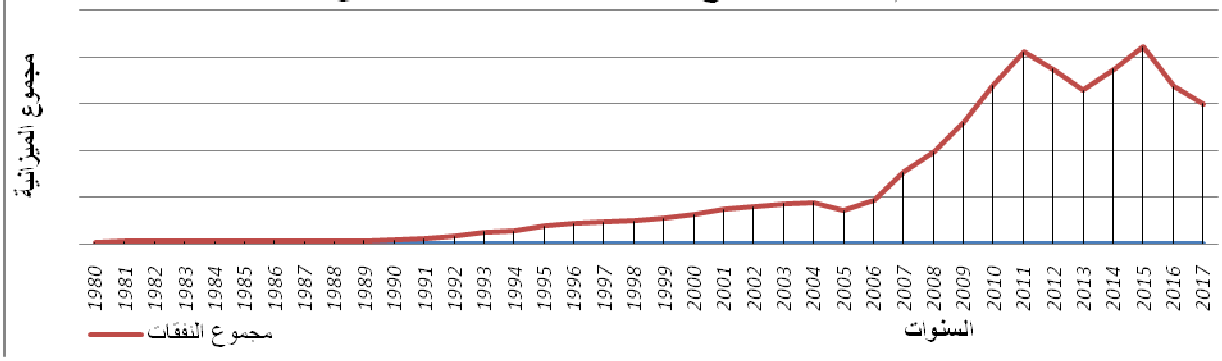

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات قيد الدراسة

وتأخذ نفقات التسيير منذ الاستقلال النصيب الأكبر من ميزانية الدولة في متوسط نسبة ٦٢ % بالمقابل مع نفقات التجهيز بنسبة ٣٨%

الشكل رقم 05ميزانية من 1980 الى 2017

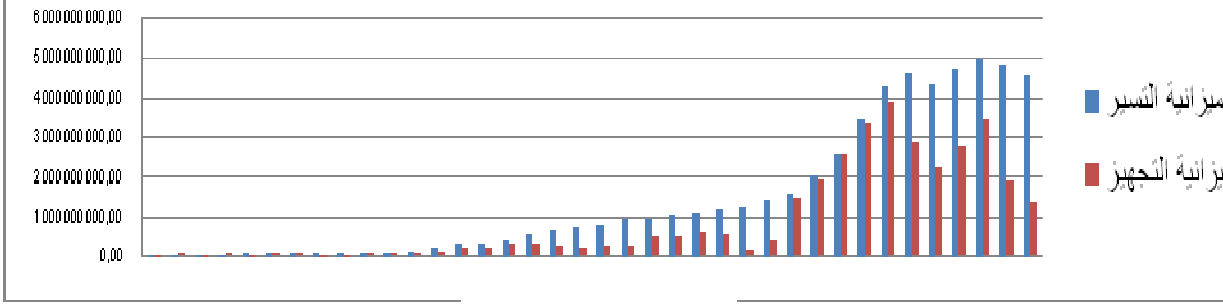

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات قيد الدراسة

٢ _ الإيرادات:

حاولت الجزائر تنويع مصادر دخلها التي تمول النفقات العامة و بوبتها في قوانين المالية المقررة للميزانية بالإيرادات العادية و الجباية النفطية كمورد أساسي و هذا منذ استقلالها و لغاية اليوم و الجدول يوضح نسبة مساهمة كل إيراد في المداخيل،

وتساهم الجباية البترولية بأكثر من ٥٠ %في الإيرادات وكانت نسبتها سنة ١٩٨١ ٦٨ %أي أغلبية المداخيل هي ريعية و معرضة لخطر هبوط الأسعار و هذا فعلا ما حصل في سنوات الأزمة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠حيث لم تساهم إلا ب ٢٣ % من الإيرادات مقابل ٧٧ %للإيرادات العادية أي يمكن الاعتماد عليها في تمويل الميزانية، لكن الحكومة بعد ارتفاع البترول عادت إلى الاتكال على الجباية البترولية و بنفس المستويات التي تتجاوز النصف منذ عقود إلى أن وقعت في نفس الأزمة في ٢٠١٤ و إلى غاية ٢٠١٧ فلم يعتمد عليها إلا بنسبة ٣٥ %وتغطى البقية من الإيرادات العادية، يستفاد من هذه التجربة أن الجباية البترولية يمكن إحلالها بالإيرادات العادية كالجباية العادية مثلا.

الجدول رقم ٠٥: نسبة مساهمة الجباية النفطية في المداخيل

ألسنوات	مجموع المداخيل	نسبة مداخيل الجباية النفطية	نسبة المداخيل العادية	ألسنوات	مجموع المداخيل	نسبة مداخيل الجباية النفطية	نسبة المداخيل العادية
1980	51 185 000,00	**62%**	**38%**	1999	937 100 000,00	**51%**	**49%**
1981	68 305 000,00	**68%**	**32%**	2000	1 028 840 000,00	**51%**	**49%**
1982	85 000 000,00	**67%**	**33%**	2001	1 403 440 000,00	**60%**	**40%**
1983	98 667 000,00	**58%**	**42%**	2002	1 457 750 000,00	**63%**	**37%**
1984	105 782 000,00	**54%**	**46%**	2003	1 451 490 000,00	**58%**	**42%**
1985	113 000 000,00	**46%**	**54%**	2004	1 528 000 000,00	**56%**	**44%**
1986	123 000 000,00	**39%**	**61%**	2005	1 629 760 000,00	**55%**	**45%**
1987	96 000 000,00	**23%**	**77%**	2006	1 683 294 000,00	**54%**	**46%**
1988	103 000 000,00	**23%**	**77%**	2007	1 802 616 000,00	**54%**	**46%**
1989	114 700 000,00	**23%**	**77%**	2008	1 924 000 000,00	**50%**	**50%**
1990	136 500 000,00	**36%**	**64%**	2009	2 786 600 000,00	**58%**	**42%**
1991	195 300 000,00	**51%**	**49%**	2010	2 923 400 000,00	**51%**	**49%**
1992	328 400 000,00	**61%**	**39%**	2011	3 198 400 000,00	**48%**	**52%**
1993	335 600 000,00	**58%**	**42%**	2012	3 455 650 000,00	**45%**	**55%**
1994	410 000 000,00	**46%**	**54%**	2013	3 820 000 000,00	**42%**	**58%**
1995	586 500 000,00	**51%**	**49%**	2014	4 218 180 000,00	**37%**	**63%**
1996	749 200 000,00	**55%**	**45%**	2015	4 952 700 000,00	**35%**	**65%**
1997	829 400 000,00	**54%**	**46%**	2016	4 747 430 000,00	**35%**	**65%**

1998	901 500 000,00	**59%**	**41%**	2017	5 635 514 000,00	**39%**	**61%**

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات قيد الدراسة

المطلب الثالث: الجباية البترولية و الميزانية

بما أن الجباية البترولية تشكل أكثر من ٥٠ %من مجموع المداخيل فهي بالتالي تساهم في تمويل الميزانية بنسب كبيرة و لها علاقة وطيدة بها تظهر من خلال:

نسبة الارتباط المقدرة ب٠,٩٣ أذن هي علاقة ارتباط طردي موجب بين المتغيرين تفسر بأنه كلما ارتفعت مداخيل الجباية البترولية يعني زيادة في الإنفاق العام.

الشكل رقم ٠٦ الارتباط الخطي بين مداخيل الجباية البترولية و الميزانية

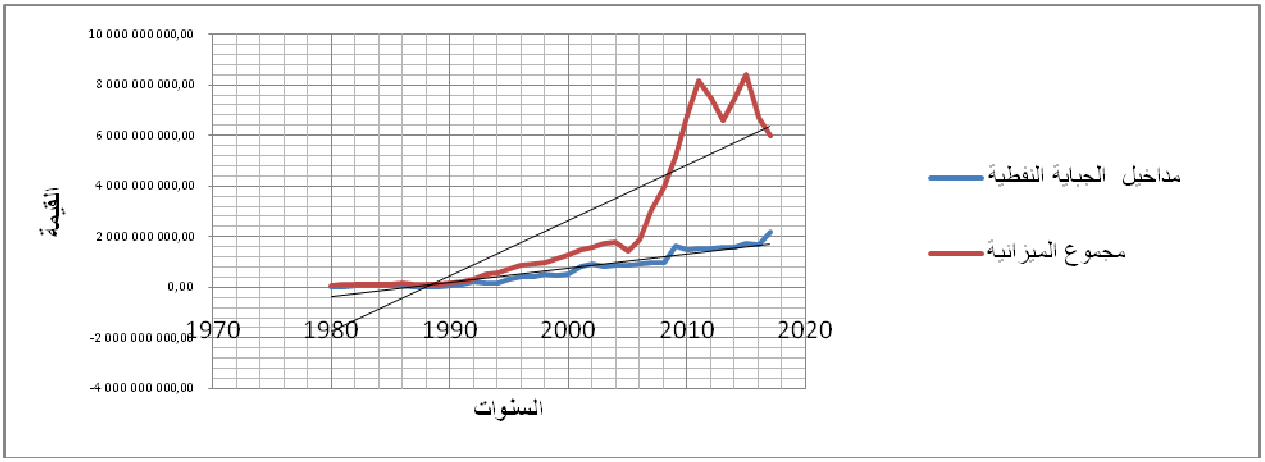

المصدر من إعداد الباحثة

تم إدراج اللوغاريتم بين المتغيرات، وعليه تصبح المعالم عبارة عن مرونات نلاحظ من خلال المخرجات ما يلي:

- أن المرونة أي مرونة الجباية البترولية تساوي ١.٠٣، وهي أكبر من الواحد، دلالة على ان هناك مرونة موجبة بين الجباية البترولية والجباية العامة
- معامل التحديد قيمته بلغت ٠.٩٥، وهذا يعني أن ٩٥ % من الجباية العامة للدولة مفسرة بواسطة الجباية البترولية

الشكل رقم ٠٧ مخرجات EVIEWS9

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: LOG(RS)
Method: Least Squares
Date: 03/27/17 Time: 14:33
Sample: 1980 2017
Included observations: 38

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(RFP)	1.035983	0.002546	406.8283	0.0000

R-squared	0.958144	Mean dependent var	20.28338
Adjusted R-squared	0.958144	S.D. dependent var	1.506112
S.E. of regression	0.308131	Akaike info criterion	0.509378
Sum squared resid	3.512949	Schwarz criterion	0.552473
Log likelihood	-8.678188	Hannan-Quinn criter.	0.524711
Durbin-Watson stat	0.940849		

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS9

النتائج التوصل إليها:

- ✓ تعرف أسعار النفط تقلبات كثيرة و حادة و نسبة الخطر فيها هو ٧٣%.
- ✓ معدل نمو الجباية البترولية غير مستقر
- ✓ تزايد الانفاق العمومي من سنة الى أخرى
- ✓ اعتماد النفقات العمومية على الجباية البترولية الغير ثابتة يشكل خطر حقيقي يؤدي إلى العجز الموازني

خلاصة:

في ظل تنامي خطر تقلبات أسعار النفط الخاضعة لمجموعة من العوامل الاقتصادية و السياسية ، لازالت الجزائر تعتمد على مداخيله بصفة رسمية في سياساتها الاقتصادية و في سير شؤونها من خلال تمويل الميزانية بالجباية النفطية، على الرغم من أنها تعرضت إلى صدمات شديدة في ١٩٨٦ و تكررت في ٢٠١٤ و ٢٠١٥ أدى بها الى عجز موازني متلاحق استنزفت به مداخيل الخزينة عوض استثمارها في قطاعات تمتاز بالإنتاجية و ضئالة الخطر فيها. التي تحقق في النهاية التنمية المرجوة،